

النشرة الإخبارية



منظمة العفو الدولية

• سبتمبر/أيلول 2007، المجلد 37، العدد 08

NWS 21/008/2007



الحالات تكتظ بالفلسطينيين الراغبين في مغادرة غزة إلى مصر لاغتنام إحدى الفرص النادرة لفتح معبر رفح الحدودي، فبراير/شباط 2007.

محادثات السلام تتجاهل حقوق الإنسان

ما يجعل من العسير، إن لم يكن من المستحيل، عليهم ممارسة أبسط أنواع الحياة اليومية. أما في قطاع غزة، فيخضع 1.5 مليون فلسطيني لحصار شديد منذ أن قامت السلطات الإسرائيلية في مطلع يونيو/حزيران بإغلاق المعابر الحدودية بين غزة والعالم الخارجي؛ فلا يسمح لأحد بمغادرة غزة إلا المرضى الأشد حاجة للعلاج الطبي؛ بل لقد انخفض حتى تدفق المعونات الغذائية والطبية والإنسانية الأساسية إلى غزة. وأدى الحصار المفروض على الصادرات من غزة إلى انخفاض معدلات الانتاج في الكثير من المصانع بنسبة نحو 80 في المائة تقريباً، وإغلاق مصانع أخرى بالكامل، الأمر الذي يمثل كارثة لمجتمع أصبح ثلثا سكانه عالة على المعونات، ويعيشون تحت خط الفقر. وفضلاً عن هذا، فإن أوضاع الأمن وتفيذ القانون في قطاع غزة تبعث على القلق البالغ؛ فقد شهد القطاع الفعلية في قطاع غزة. في أشد الحاجة إليها بعد انتهاء الاشتباكات المسلحة المتكررة والدامية بين فتح وحماس، وعمليات اختطاف الأجانب على أيدي العصابات المسلحة. يبد أن قرار الرئيس عباس بتعليق عمل قوات الأمن والمؤسسات القضائية التابعة للسلطة الفلسطينية في قطاع غزة ترك سكان القطاع بدون أجهزة رسمية لتنفيذ القانون. ومن أجل ملء هذا الفراغ، قامت حركة حماس بإنشاء أجهزة للأمن وتفيذ القانون بدون تدريب ملائم للعاملين بها، ولا آليات كافية للمساءلة أو ضمانات وقائية.

ويجب على المؤتمر الدولي الذي سوف تعقده الولايات المتحدة أن يضمّن بدأ ذي بدء أن جميع الأطراف المعنية تدرك أهمية احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي باعتبار ذلك التزاماً جوهرياً. وليس حقوق الإنسان ورقة أو رهاناً للتفاوض يستخدمه طرف أو آخر لانتزاع تنازلات. كما أن تغليب الاعتبارات السياسية على الحقوق الأساسية، وتطبيق معايير مزدوجة للمساءلة كانت السبب الرئيسي وراء فشل عملية السلام في الماضي. ولا ينبغي السماح لنفس الأخطاء مرة أخرى بتقويض احتمالات تحقيق السلام والأمن الدائم.

مناشدات عالمية

- مسجون بسبب معتقداته السياسية الإسلامية في تركيا
- الحبس لصاحب مدونة في مصر
- السجن بتهمة «تقويض النظام الملكي» في المغرب
- حرمان صحفي من حرية التعبير في كوريا الجنوبيّة

- فرع زيمبابوي يستخدم المسرح قرار أممي لوقف عقوبة الإعدام
- اليوم العالمي للشباب
- إطلاق معتقلين في غواتيمالا



4

معاهدة تجارة الأسلحة
تعرض ضحايا العنف الجنسي في
سييراليون
تسجيل لانتهاكات الشرطة اليونانية



3-2



فلوريان خيمينيز لوكياس (يمين) التي قتل زوجها خوزيه خيمينيز كولميناريس (صورة على الطاولة) في واهاكا سيتي، المكسيك، في أغسطس/آب 2006. تتحدث إلى الأمينة العامة للعفو الدولية أيرين خان.

في هذا العدد

حقوق الإنسان لا بد أن تكون في لب معاهدة تجارة الأسلحة



رسم يوضح الدول التي صنعت فيها مختلف المكونات الالزمة لتركيب المروحية الخفيفة المنظورة.

هذه المعاهدة هي عدم السماح بأي نقل أو توريد للأسلحة من شأنه أن يسهم في ارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

للاطلاع على مزيد من المعلومات، انظر وثائق منظمة العفو الدولية التالية: «المروحيات الهندية لميانمار: استخفاف بخطر الاتحاد الأوروبي على الأسلحة» (ASA 20/014/2007)، «السودان: الأسلحة تستمرة في تأجيج الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان في دارفور» (AFR 54/019/2007). للقيام بتحرك بهذا الشأن، انظر موقع الحد من الأسلحة على شبكة الإنترنت: www.controlarms.org.

والابتزاز، ولكن لم تتخذ السلطات أي خطوات للتحقيق في الحادث، وتقدم المسؤولين من أفراد الشرطة إلى القضاء.

ورغم ما تجريه السلطات اليونانية من تحقيقات جدية بالترحيب، فما يبرهن تتجاهل الكثير من البلاغات الأخرى عن سوء المعاملة. ومنفلترة العفو الدولية تحت السلطات اليونانية على فتح تحقيقات مستقلة بشأن جميع ادعاءات سوء المعاملة على الفور؛ ولا بد من تقديم الجنة إلى القضاء، وتقديم تعويضات للضحايا. كما يجب أن يتلقى أفراد الشرطة تدريباً وأفياناً على المعاملة الصحيحة للمعتقلين.

تحرك الآن

اكتب خطاباً إلى وزارة الداخلية حاثاً السلطات على الوفاء بالتزاماتها القانونية الدولية، والتحقيق في ادعاءات سوء المعاملة على الضحايا. ترسل الخطابات إلى:

Byron Polydoras, Minister of Public Order, P. Kanelloupolou 4, 10177 Athens, Greece. Fax: +302106988176.

Email: grammateia@polydoras.gr or vpolydoras@yahoo.gr

كما أن عمليات نقل الأسلحة إلى السودان ضربت عرض الحائط بمحظوظ الأمريكية الذي يستوجب من كافة الدول الأعضاء اتخاذ التدابير اللازمة للحماية دون وصول الأسلحة إلى الفئات المتناقلة في دارفور؛ وكان مصدر معظم العتاد العسكري الذين تم تورиده إلى القوات المسلحة السودانية من الصين وروسيا.

ورد أن الهند تخوض مفاوضات منذ أواخر عام 2006 لتزويد ميانمار بمروحيات حربية؛ ولذا ما مضت هذه الصفة قدماً، فمن شأنها أن تقوض الحظر الذي يفرضه الاتحاد الأوروبي على توريد الأسلحة لميانمار.

وفي الوقت ذاته، فإن توريد الأسلحة إلى السودان وجيرانه على نحو ينم عن عدم الشعور بالمسؤولية كان من العوامل المهمة والمستمرة وراء كارثة حقوق الإنسان التي ابتدأ بهاإقليم دارفور ومنطقة شرق تشااد.

والواقع أن نسبة عالية من الانتهاكات والاعتداءات على حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في مختلف أنحاء العالم تقع على يد أفراد الجيش وأجهزة تنفيذ القانون والجماعات المسلحة، باستخدام طائفية واسعة من الأسلحة التي يمكن الحصول عليها بسهولة. وقد أدرك حكومات كثيرة هذه المشكلة، ولكن ثمة دول قوية تعارض معاهدة تجارة الأسلحة المقترحة، ولا يزال بمقتولوها من أي تقدم في هذا السبيل.

توريد المروحيات

ومن بين هذه الدول الهند؛ وقد أصدرت منظمة العفو الدولية ومنظمة «سيفر وورلد» (عالم أكثر أماناً) مؤخراً تقريراً بعنوان: «المروحيات الهندية لميانمار: الاستخفاف بالخطر الأوروبي على توريد الأسلحة»؛ وأوضحت المنظمتان في التقرير بواطن القلق بشأن التوريد المحتمل للمرورية الخفيفة المتطرفة من الهند إلى ميانمار، فمن المرجح أن تحتوي هذه المروحيات على مكونات، وأسلحة، وتقنيات مصدرها الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة.

وقد اتسم رد فعل الحكومة الهندية للتقرير بالخلط والاضطراب؛ فالرد الأول، الذي صدر من مسؤول مجهول، أفاد أن الحكومة الهندية «لا تثق كثيراً في صدق التقارير التي تصدرها منظمة العفو الدولية؛ أما الرد الثاني فقد صدر عن مصدر آخر مجهول ولكن أوضح» من الأول، من جناح انتاج الأسلحة بوزارة الدفاع، حيث اعترف لوكالة الأنباء الفرنسية بأن الأمر «دقيق، فتسعون في المائة من الطائرات الخفيفة المتطرفة أوروبية الصنع، ونقولها يشكل خرقاً للحظر؛ ومن ثم فإنه موقف محير بالنسبة لنا». وبعد نحو ثلاثة ساعات، جاء رد رسمي من الناطق باسم وزارة الخارجية ناقلاً عن رفضه للتقرير باعتباره «لا أساس له على الإطلاق».

الشرطة اليونانية توزع تسجيلاً مصوراً للانتهاكات

فجعت ذلك على سبيل الكفاح؛ لم اضربيهم لسبب معين، بل لأنني كنت أرغب في اللهو قليلاً، بهذه الكلمات وصف أحد كبار ضباط الشرطة للصحفيين سوء المعاملة التي تجرعها اثنان من المهاجرين أثناء اعتقالهما في العاصمة اليونانية أثينا في يونيو/حزيران 2006.

فقد اعتقل اثنان من المهاجرين في مركز شرطة أومونيا وسط العاصمة أثينا، حيث اعتدى عليهم أفراد الشرطة بالضرب، وارغماهما على أن يتبدلا الصفعات بشكل متكرر؛ وسجلت هذه الواقعة على شريط فيديو تم

توزيعه بعدها بعام، في أي يونيو/حزيران 2007. وفي هذه الحالة، أوقف أفراد الشرطة عن العمل، وفتح تحقيق بشأن الواقع، ثم وجهت بعض التهم إلى الأفراد المعنيين. ولكن لا تزال هناك تسجيلات مصورة مماثلة، وتنتوjer الأنباء عن تصاعد حالات سوء المعاملة في اليونان.

في يونيو/حزيران الماضي، مثلاً، اعتقلت شابة مولدوفية في أحد مراكز الشرطة في أثينا لمدة ثلاث ساعات، ووصفت بالتصعيد ما كابنته من سوء المعاملة. وكانت هي وعائلتها تقيم بصورة مشروعة في اليونان منذ أربع سنوات؛ وقالت لمنظمه العفو الدولية إن أفراد الشرطة القوا القبض عليها في منزلها في 8 يونيو/حزيران، بعد أن فتشوا منزلها.

وطالبوا بالاطلاع على تصاريح إقامتها هي وزوجها؛ ثم اقتيدت إلى المقر العام للشرطة في منطقة اتيكا وسط العاصمة اليونانية، واستجوبوها عن مكان زوجها السابق.

وقالت إنها ثلث شرطيات نقلتها إلى مكتب آخر، وضربتها إحداهن على رأسها؛ كما أزعجتها على كل ملابسها إلا ثيابها الداخلية، والوقوف في مواجهة الحائط ثم عاد أفراد الشرطة إلى ضربها، واقتعوا خصلام من شعرها.

وبعد ذلك أعادوها إلى المكتب الأول حيث تم التحقيق معها مرة بشان زوجها السابق؛ وأمسك أحد أفراد الشرطة بذراعها، بينما ركلها آخر، وقالت إنهم هدوا بتمزيق تصريح إقامتها، وقال لها أحدهم «سوف تأتينا بابويك إلى هنا، وسوف يتعرضان لما تعرضت له»؛ سوف تمثلين أمام القضاء كمتهمة، وسوف نعيك إلى بلدك أنت وأبويك».

وبعد مدة استغرقت زهاء ثلث ساعات، أطلق سببها، ونقلت إلى المستشفى مصابة بال Alam في الرأس، وشعور بالغثيان والدوار، واجري لها فحص بالأشعة السينية، وتم تزويدها بدعاية للعنف بسبب إصابتها.

وقدمت شكوى ضد أفراد الشرطة متهمة إياهم بالإيذاء البدني والتهديد

يمارس العنف ولا يدعوه إليه؛ وأنثاء محاكمتهم، نفوا عضويتهم في هذا الحزب.

أما الأدلة التي استخدمت لإدانة الثمانية فهي تكون أساساً من أقوال زعم أنها انتزعت من بعضهم تحت وطأة التعذيب، فضلاً عن اكتشاف مجلات قانونية في حوزتهم، ومنشورات وملصقات باسم الحزب البلاشفي (شمال كردستان/تركيا). واعتقل الثمانية بين التاسع والعشرين من يونيو/تموز 2002.

ومما يجعل قرار محكمة النقض أدعى للقلق والانزعاج أن هناك دعوى منفصلة مرفوعة على أفراد الشرطة الأربع المتهمن بتعذيب محمد ديزدي، عندما اعتقل أول مرة عام ألفين، ولم يفصل فيها القضاء بعد.

ومنظمة العفو الدولية تعتبر الحكم النهائي الصادر ضد الثمانية من محكمة النقض، وهي أعلى سلطنة قضائية في تركيا، أحكام الإدانة الصادرة في مارس/آذار 2006 بحق محمد ديزدي وأربعة آخرين بتهمة «عصوبية تنظيم غير مشروع»؛

وتعلق هذه الأحكام بما زعم من صلة هؤلاء

مسجون بسبب معتقداته السياسية الإسلامية

سُجن محمد ديزدي (Mehmet Desde) في الثامن من يونيو/حزيران لا شيء سوى معتقدات السياسية الإسلامية؛ وبعد محاكمة جائرة، أدانه القضاء بالتهم الموجهة إليه استناداً إلى أقوال قبل إنها انتزعت منه تحت وطأة التعذيب. وبوجه ديزدي عقوبة الحبس ثلاثة أشهر، لكن لا تزال هناك تسجيلات مصورة مماثلة، وتنتوjer الأنباء عن تصاعد حالات سوء المعاملة في اليونان منذ أربع سنوات؛ وقالت لمنظمه العفو الدولية إن أفراد الشرطة القوا القبض عليها في منزلها في 8 يونيو/حزيران، بعد أن فتشوا منزلها.

وفي 25 ديسمبر/كانون الأول 2006، أيدت الدائرة التاسعة من محكمة النقض، وهي أعلى سلطنة قضائية في تركيا، أحكام الإدانة الصادرة

في مارس/آذار 2006 بحق محمد ديزدي وأربعة

آخرين بتهمة «عصوبية تنظيم غير مشروع»؛

الصادر ضد الثمانية بمثابة دليل على استمرار

نمط من الإجراءات القضائية الجائرة يشوب

نظام القضاء الجنائي التركي.

الرجاء كتابة ملخصات إلى الرئيس

المصري لحثه على الإفراج الفوري وغير

المشروط عن سجين الرأي كريم عامر

ترسل المناشدات إلى: فخامة الرئيس محمد

حسني مبارك، رئيس جمهورية مصر العربية،

قصر عابدين، القاهرة، مصر.

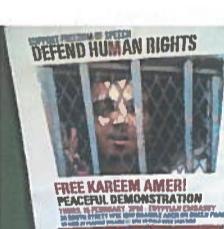
فاكس: 002 222 901 998؛ بريد إلكتروني:

webmaster@presidency.gov.eg

الرجاء أيضاً إرسال خطابات تعبر عن

التضامن إلى عبد الكريم نبيل سليمان عامر،

سجن برج العرب، الإسكندرية، مصر



الحبس لصاحب مدونة

مصر



يمارس العنف ولا يدعوه إليه؛ وأنثاء محاكمتهم، نفوا عضويتهم في هذا الحزب.

اما الأدلة التي استخدمت لإدانة الثمانية فهي تكون أساساً من أقوال زعم أنها انتزعت من بعضهم تحت وطأة التعذيب، فضلاً عن اكتشاف مجلات قانونية في حوزتهم، ومنشورات وملصقات باسم الحزب البلاشفي (شمال كردستان/تركيا). واعتقل الثمانية بين التاسع والعشرين من يونيو/تموز 2002.

ومما يجعل قرار محكمة النقض أدعى للقلق والانزعاج أن هناك دعوى منفصلة مرفوعة على أفراد الشرطة الأربع المتهمن بتعذيب محمد ديزدي، عندما اعتقل أول مرة عام ألفين، ولم يفصل فيها القضاء بعد.

ومنظمة العفو الدولية تعتبر الحكم النهائي الصادر ضد الثمانية من محكمة النقض، وهي أعلى سلطنة قضائية في تركيا، أحكام الإدانة الصادرة

في مارس/آذار 2006 بحق محمد ديزدي وأربعة

آخرين بتهمة «عصوبية تنظيم غير مشروع»؛

الصادر ضد الثمانية بمثابة دليل على استمرار

نمط من الإجراءات القضائية الجائرة يشوب

نظام القضاء الجنائي التركي.

الرجاء كتابة ملخصات إلى الرئيس

المصري لحثه على الإفراج الفوري وغير

المشروط عن سجين الرأي كريم عامر

ترسل المناشدات إلى: فخامة الرئيس محمد

حسني مبارك، رئيس جمهورية مصر العربية،

قصر عابدين، القاهرة، مصر.

فاكس: 002 222 901 998؛ بريد إلكتروني:

webmaster@presidency.gov.eg

الرجاء أيضاً إرسال خطابات تعبر عن

التضامن إلى عبد الكريم نبيل سليمان عامر،

سجن برج العرب، الإسكندرية، مصر

الرجاء كتابة ملخصات إلى الرئيس المصري لحثه على الإفراج الفوري وغير المشروط عن سجين الرأي كريم عامر

ترسل المناشدات إلى: فخامة الرئيس محمد حسني مبارك، رئيس جمهورية مصر العربية، قصر عابدين، القاهرة، مصر.

فاكس: 002 222 901 998؛ بريد إلكتروني: webmaster@presidency.gov.eg

الرجاء أيضاً إرسال خطابات تعبر عن التضامن إلى عبد الكريم نبيل سليمان عامر، سجن برج العرب، الإسكندرية، مصر



أخبار موجزة

التي حديثها الحكومة، وفي أغسطس/آب 2006، حكم عليه بالسجن أربع سنوات وثلاثة أشهر بتهمة «الإضرار بالممتلكات العامة، وحشد الناس ليقاف حرق المزروع».

ويساور منظمة العفو الدولية القلق لأن تشنن غوانتنامو ربيعاً يكون معرضًا لخطر التعرض لمزيد من التعذيب وغيره من صنوف سوء المعاملة. انتهز المناداة العالمية في عدد أكتوبر/تشرين الأول 2006، وعد فبراير/شباط 2007 من الشارة الإخبارية.

سوريا - سجن أحد دعاة إصلاح السلمي


حكم بالسجن 12 عاماً على داعية الإصلاح السلمي كمال اللبواني في 10 مايو/أيار، بتهمة «التامر مع دولة أجنبية... بهدف دفعها لمباشرة العدوان على سوريا». وتتعلق هذه التهمة بزيارة إلى أوروبا والولايات المتحدة عام 2005، حيث التقى بمنظمات حقوق الإنسان ومسؤولين حكوميين، ودعا إلى عملية إصلاح اقتصادي سلمي في سوريا. وكان اللبواني قد سجن من قبل لمدة ثلاثة سنوات بسبب بوره فيما يسمى «ربيع دمشق»، وهي حركة تناولت بالإصلاح السلمي. ومنظمة العفو الدولية تستذكر هذا الحكم الذي جاء في اعقاب محاكمة جاذرة، تجاهلت خلالها المحكمة أدللة تظهر أن كمال اللبواني أقرب مراراً عن معارضته لأي دعوة لشن هجوم أمريكي على سوريا. انظر عدد مارس/آذار 2005 من الشارة الإخبارية.

إيران - تأجيل إعدام مجرم حدث


قبل الرابعة من صباح 18 يونيو/تموز، وقبل دقائق معدودة من الموعد المقرر لإعدام سينا باميارد، وهو موسيقي في الثامنة عشرة من عمره، تقرر تأجيل تنفيذ حكم الإعدام فيه لمدة عشرة أيام، بينما تتمكن أسرته وأسرة المحامي عليه من التوصل لتسوية مالية بهدف تقديم دية لاهالي القتيل.

وفي أعقاب وقف تنفيذ حكم الإعدام مؤقتاً، تمكنت أسرة سينا باميارد من جمع مبلغ قدره 160 ألف دولار طالب به أهل المجنى عليه، ولكن حتى وقت إعداد الشارة لم تكون أسرة القتيل قد قبلت الدية بعد. وأفاد محامي سينا باميارد أن أسرة الجندي عليه ربما تزيد الآن المضي قدماً في إعدام الجندي، وأن إحدى المحاكم القضائية سوف تصدر حكماً نهايائياً.

للاطلاع على مزيد من المعلومات، انظر «إيران: إعدام الأطفال»، MDE 13/078/2007، وعد يونيو/تموز 2007 من الشارة الإخبارية.

تحقق العدالة أخيراً في بيرو

اصدرت محكمة الجنابات في بيرو في يونيو/حزيران حكماً بالسجن ثمان سنوات وأخر بالسجن أربع سنوات على اثنين من أفراد الشرطة بتهمة تعذيب ريكاردو هواريغا فيليكس مما أفضى إلى وفاته. كما أمرت المحكمة الرجلين بدفع تعويض لاسرة ريكاردو هواريغا فيليكس. انظر المناداة العالمية في عدد نوفمبر/تشرين الثاني 2006 من الشارة الإخبارية.

إثيوبيا - استمرار أزمة حقوق الإنسان

لا يزال سجيننا الرأي دانييل بيكييلي (Daniel Bekele) خلف القضبان وينتسبانه ديميسيري (Netsanet Demisse) منذ اعتقالهما قبل قرابة سنتين في نوفمبر/تشرين الثاني 2005. وكانتا ضمن عشرات الآلاف من المتظاهرين الذين اعتقلوا في أعقاب الانتخابات في مايو/أيار 2005. واثناء المظاهرات العنفية التي قامت احتجاجاً على نتائج الانتخابات، قتل نحو 200 شخص بنيران قوات الأمن، بينما أصيب أكثر من 700 آخر بنيران.

وكان دانييل بيكييلي، وهو مدير لشؤون السياسات بمنظمة «اكشن إيد»، في إثيوبيا، وينتسبانه ديميسيري، مؤسس ومدير منظمة العدالة الاجتماعية، متهمين في محكمة انتهت مؤخراً، وشملت نحو 76 شخصاً من بينهم زعماء «التحالف من أجل الوحدة والديمقراطية»، فضلاً عن الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان. وأدين 36 متهمًا بتهمة ارتكاب اعتداءات سافرة، على الدستور في يونيو/تموز، وحكم عليهم بالسجن المؤبد. ولكن بعد أربعة أيام، في 20 يونيو/تموز، صدر عفو عنهم وأطلق سراحهم بإيعاز من رئيس الوزراء، بعد أن وقعوا على رسالة اعتذروا فيها عن «أخطاء» وقعت أثناء المظاهرات، ووعدوا باحترام الحكومة. وفيما بعد، زعم احدهم على الأقل أنهم وقعوا على البيان بالإفراج.

ومن المزعوم الإعلان عن الحكم الصادر ضد دانييل بيكييلي وينتسبانه ديميسيري في 8 أكتوبر/تشرين الأول المقبل.

قرار مجلس اللوردات البريطاني في قضية بهاء موسى

افتى مجلس اللوردات البريطاني في 13 يونيو/حزيران بناءً على مذكرة ديميسيري (Demissie) حول تعذيبه في أحد الفنادق، وتوفي في سبتمبر/أيلول 2003 بعد تعذيبه على مدى 36 ساعة أثناء اعتقاله لدى القوات البريطانية في البصرة الجنوبي العراق - يحق لها إجراء تحقيق مسني على ذكرياته وشامل في الملاصقات التي اكتشفت وفاته؛ ومنذ صدور هذا القرار، أحيطت القضية إلى محكمة أخرى درجة ثالثة فيما إذا كانت التحقيقات التي أجريت حتى الآن قد استوفت هذه المعايير. انظر المناداة العالمية في عدد يونيو/حزيران 2007 من الشارة الإخبارية.

الصين - الضرب المبرح لسجين رأي

للضرب المبرح على أبيدي ستة سجيناء غوانتنامو في 16 يونيو/حزيران بتغريض من حراس السجن، لأن رفض حلاقة رأسه بالموسى؛ وفي 19 يونيو/حزيران قال لزوجته إنه يعاقب على «عصيانه» لأنها أصر على استئناف الحكم الصادر ضده أمام محكمة أعلى. ويعتقد أنه أصبع يكسر في أحد ضلعوه في اعقاب تعريضه للضرب، ولكنه حرم من العلاج الطبي.

يذكر أن تشنن غوانتنامو كفيف منذ ولادته، ومن ثم فإنه يحتاج لمساعدة زوجته ومحاميه في رفع دعوى الاستئناف، ولكن السلطات تحذرتهما له بثلاثين دقيقة في الشهر. وكان تشنن غوانتنامو، الذي علم نفسه المحاماة، يساعد أهالي القرى على اتخاذ إجراء قانوني ضد السلطات التي قيل إنها أرغمت الحوامل على الإجهاض التزاماً بمحضن المواليد

العنف الجنسي في سيراليون - آن الأوان لإصلاح الضرر

بعد ست سنوات من انتهاء الصراع في سيراليون، لم تتخذ أي إجراءات تذكر لإنصاف الناجيات من العنف الجنسي، والاعتراف بمعاناتها، وتعويضهن بما قاسينه، مما يعنيهن على إعادة بناء حياتهن.

وقد وقعت الاتهامات على أيدي جميع الأطراف التي شاركت في الصراع الذي استغرق 11 عاماً، بما في ذلك الاغتصاب، والاستراق الجنسي، والعمل القسري، وغيرها من جرائم العنف الجنسي التي كايتها ما يقدر بربع مليون امرأة وفتاة.

ولم يكن العنف الجنسي حدثاً فردياً بالنسبة لضحايا هذه الجرائم، بل انتهاكاً مستمراً؛ وبعد تفاقمت جروحهن البدنية والنفسية من الفضيحة والعار والتمييز المصحف ضدهن خلال السنوات التي انقضت منذ انتهاء الأعمال الحربية.

وقد لجأ إلى العديد من السبل للبقاء على التي أعيقت؛ وشعرت بعض الناجيات بالخزي مما قاسينه من العنف الجنسي إلى حد منعهن من العودة إلى بلدانهن وقراهن؛ وثمة أخرىات يعشن في صمت عاجزات عن الإفصاح لأحد عن ذكرياته المؤلمة خشية أن تذهبن عائلاتهم أو يفقدن الأمان الاقتصادي. وفضلاً عن هذا، فإن الكثيرات من النساء والفتيات يتعرضن للتمييز والعزلة والنبذ من مجتمعاتهن باعتبارهن «زوجات المتمردين» في السابق. ونتيجة لذلك، يجدن صعوبة في الحصول على الطعام والمأوى والعمل والرعاية الصحية؛ وينعن في الواقع الفعلي من الاندماج من جديد في لحمة المجتمع.

ورغبة هؤلاء النساء والفتيات في الإنصاف والتغويض إنما تهدف إلى تمكينهن من الاعتماد على أنفسهن من الناحية الاقتصادية، أي كسب أرواهن وإعالة أبنائهن والبدء في إعادة بناء حياتهن بمعزل عن الخوف والعار والتبيز.

ولم تعالج الحكومة السيراليونية الآثار البدنية والنفسية للجرائم التي ارتکبت بحق هذا العدد الكبير من النساء والفتيات؛ ولم تسع لضمان الإنصاف، أو الاعتراف بالجرائم، أو وضع برامج إعادة التأهيل التي بدونها لا تستطيع الضحايا البدء في بناء حياتهن وحياةأطفالهن من جديد.

ولكي تتمكن التعويضات المقدمة للنساء

وفي أعقاب اعتقاد للتضامن مع الرجال السبعة المشار إليهم آنفأ، اعتقل عشرة آخرون من أعضاء الجمعية المغربية لحقوق الإنسان في يونيو/حزيران في بنى ملال، ووجهت إليهم نفس التهمة. وحكم على الناشط السياسي محمد بوجرين بالحبس عاماً واحداً، وحكم على ثلاثة آخرين بالسجن مع وقف التنفيذ، وأبرئت ساحة ستة. وفي 9 أغسطس/آب، بعد استئناف النيابة لهذه الأحكام، حكم على العشرة بعقوبات أشد، فزيدت عقوبة محمد بوجرين إلى ثلاث سنوات، أما التسعة الآخرين فقد حكم على كل منهم بالحبس سنة واحدة، ولكنهم ظلوا مطلقاً السراح ريثما تنظر محكمة النقض في طعونهم في هذه الأحكام.

وتم تحريك الدعوى القضائية ضد عدة أشخاص، من بينهم الصحفيون والنشطاء السياسيون، وحكم على بعضهم بالسجن خلال السنوات الأخيرة، بعد تعبيرهم عن آرائهم على نحو سلمي، وقد اعتقل ثامي خياطي، يوسف رجب، وأسامي بن مسعود، وأحمد الكاتب، وربيع راسوني في مدينة قصر الكبير، بعد مشاركتهم في مظاهرات في الأول من مايو/أيار بمناسبة اليوم العالمي للعمال؛ وحكم عليهم بالحبس ثلاث سنوات، وبفرمدة قدرها 10 آلاف درهم (نحو 1000 دولار). وفي 24 يونيو/تموز، قضت محكمة الاستئناف بتخفيف عقوبة العبس من ثلاثة إلى أربع سنوات.

أما مهدي بريوش عبد الرحيم كراد فقد اعتقل في مدينة أغادير عقب مظاهرة في الأول من مايو/أيار، وحكم على كل منهما بالسجن لمدة عاشرة وبفرمدة قدرها 10 آلاف درهم. ولم تجر المحكمة تحقيقاً وافياً في ادعائهما بال تعرض للتهديد وسوء المعاملة أثناء الاعتقال والتحقيق، وأيدت محكمة الاستئناف العقوبة المفروضة عليهما.

كوريا الجنوبية

حرمان صحفي من حرية التعبير

وقالت السلطات إن الأسرار العسكرية التي اتهمت لي سي وو بإفشائها تشمل تقارير عن إزالة الألغام المضادة للأفراد وضحايا الألغام الأرضية في كوريا الجنوبية، وهي قضايا تناولها في تحقيقاته الصحفية عام 2002 في إطار العملة الكورية لمحظوظ الألغام الأرضية. وورد أن الحكومة الكورية الجنوبيه أعطت الضوء الأخضر لهذه التحقيقات، وقامت بتمويلها منظمة تدعمها الحكومة. ولم تثر أي أستلة بشأن قانونية هذه التقارير آنذاك، كما أن الكثير من المصادر التي استقى منها معلوماته متيسرة لمن يشاء الاطلاع عليها في شبكة الإنترنت.

وقد نشر كتاباً ومجموعاً من صوره الفوتوغرافية، مركزاً اهتمامه على الألغام المضادة للأفراد التي لا تزال في المنطقة المنزوعة السلاح التي تفصل بين الكوريتين (والمعروفة بخط تقيد المرور المدني)، وعلى وجود قيادة الأمم المتحدة التي تقودها الولايات المتحدة في كوريا الجنوبية.

وفي أعقاب اعتقاله، بدأ لي سي وو اضراباً عن الطعام لأكثر من أربعين يوماً، ويقال إنه لا يزال مصاباً بالضعف والهزال. وورد أنه لا يقوى على الوقوف، مما يضطربه لاستخدام كرسى متحرك. ويبدو أنه قد سمع له بالحصول على العلاج الطبي الكافي، وورد أنه يتلقى زيارات منتظمة من عائلته ومحاميه والنشطاء المحليين.

الرجاء كتابة ملخصات تدعو إلى إطلاق سراح لي سي وو على الفور وبلا شروط، وتحث الحكومة على إلغاء قانون الأمن الوطني أو إعادة النظر فيه بصورة جوهرية للتتفق بينه وبين المعايير الدولية.

Minister of Justice Jeong Song-jin, Ministry of Justice, Gwacheon Government, Complex, 1 Jungang-dong, Gwacheon 427-725, Gyeonggi Province, Republic of Korea.
Fax: +82 2 2110 3079. Email: webmaster@moj.go.kr
Salutation: Dear Minister Jeong

وفي أعقاب اعتقاد للتضامن مع الرجال السبعة المشار إليهم آنفأ، اعتقل عشرة آخرون من أعضاء الجمعية المغربية لحقوق الإنسان في يونيو/حزيران في بنى ملال، ووجهت إليهم نفس التهمة. وحكم على الناشط السياسي محمد بوجرين بالحبس عاماً واحداً، وحكم على ثلاثة آخرين بالسجن مع وقف التنفيذ، وأبرئت ساحة ستة. وفي 9 أغسطس/آب، بعد استئناف النيابة لهذه الأحكام، حكم على العشرة بعقوبات أشد، فزيدت عقوبة محمد بوجرين إلى ثلاث سنوات، أما التسعة الآخرين فقد حكم على كل منهم بالحبس سنة واحدة، ولكنهم ظلوا مطلقاً السراح ريثما تنظر محكمة النقض في طعونهم في هذه الأحكام.

وتم تحريك الدعوى القضائية ضد عدة أشخاص، من بينهم الصحفيون والنشطاء السياسيون، وحكم على بعضهم بالسجن خلال السنوات الأخيرة، بعد تعبيرهم عن آرائهم على نحو سلمي، وقد اعتقل ثامي خياطي، يوسف رجب، وأسامي بن مسعود، وأحمد الكاتب، وربيع راسوني في مدينة قصر الكبير، بعد مشاركتهم في مظاهرات في الأول من مايو/أيار بمناسبة اليوم العالمي للعمال؛ وحكم عليهم بالحبس ثلاث سنوات، وبفرمدة قدرها 10 آلاف درهم (نحو 1000 دولار). وفي 24 يونيو/تموز، قضت محكمة الاستئناف بتخفيف عقوبة العبس من ثلاثة إلى أربع سنوات.

أما مهدي بريوش عبد الرحيم كراد فقد اعتقل في مدينة أغادير عقب مظاهرة في الأول من مايو/أيار، وحكم على كل منهما بالسجن لمدة عاشرة وبفرمدة قدرها 10 آلاف درهم. ولم تجر المحكمة تحقيقاً وافياً في ادعائهما بال تعرض للتهديد وسوء المعاملة أثناء الاعتقال والتحقيق، وأيدت محكمة الاستئناف العقوبة المفروضة عليهما.

المغرب

السجن بتهمة تقويض النظام الملكي

اعتل لي سي وو (Lee Si-woo)، وهو مصور صحفي وداعية سلام، في 23 إبريل/نيسان بتهمة «عصيانه» لأنها أصر على استئناف الحكم الصادر ضده أمام محكمة أعلى. ويعتقد أنه أصبع يكسر في أحد ضلعوه في اعقاب تعريضه للضرب، ولكنه حرم من العلاج الطبي. يذكر أن تشنن غوانتنامو كفيف منذ ولادته، ومن ثم فإنه يحتاج لمساعدة زوجته ومحاميه في رفع دعوى الاستئناف، ولكن السلطات تحذرتهما له بثلاثين دقيقة في الشهر. وكان تشنن غوانتنامو، الذي علم نفسه المحاماة، يساعد أهالي القرى على اتخاذ إجراء قانوني ضد السلطات التي قيل إنها أرغمت الحوامل على الإجهاض التزاماً بمحضن المواليد

الرجاء كتابة ملخصات تدعو إلى إطلاق سراح لي سي وو على الفور وبلا شروط. ترسل المنشادات إلى: معالي وزير العدل محمد بن زوبع، وزارة العدل، قصر المؤمنية، الرباط، المغرب. فاكس: +212 37 72 37 10.

وفي أعقاب اعتقاد للتضامن مع الرجال السبعة المشار إليهم آنفأ، اعتقل عشرة آخرون من أعضاء الجمعية المغربية لحقوق الإنسان في يونيو/حزيران في بنى ملال، ووجهت إليهم نفس التهمة. وحكم على الناشط السياسي محمد بوجرين بالحبس عاماً واحداً، وحكم على ثلاثة آخرين بالسجن مع وقف التنفيذ، وأبرئت ساحة ستة. وفي 9 أغسطس/آب، بعد استئناف النيابة لهذه الأحكام، حكم على العشرة بعقوبات أشد، فزيدت عقوبة محمد بوجرين إلى ثلاث سنوات، أما التسعة الآخرين فقد حكم على كل منهم بالحبس سنة واحدة، ولكنهم ظلوا مطلقاً السراح ريثما تنظر محكمة النقض في طعونهم في هذه الأحكام.

وتم تحريك الدعوى القضائية ضد عدة أشخاص، من بينهم الصحفيون والنشطاء السياسيون، وحكم على بعضهم بالسجن خلال السنوات الأخيرة، بعد تعبيرهم عن آرائهم على نحو سلمي، وقد اعتقل ثامي خياطي، يوسف رجب، وأسامي بن مسعود، وأحمد الكاتب، وربيع راسوني في مدينة قصر الكبير، بعد مشاركتهم في مظاهرات في الأول من مايو/أيار بمناسبة اليوم العالمي للعمال؛ وحكم عليهم بالحبس ثلاث سنوات، وبفرمدة قدرها 10 آلاف درهم (نحو 1000 دولار). وفي 24 يونيو/تموز، قضت محكمة الاستئناف بتخفيف عقوبة العبس من ثلاثة إلى أربع سنوات.

أما مهدي بريوش عبد الرحيم كراد فقد اعتقل في مدينة أغادير عقب مظاهرة في الأول من مايو/أيار، وحكم على كل منهما بالسجن لمدة عاشرة وبفرمدة قدرها 10 آلاف درهم. ولم تجر المحكمة تحقيقاً وافياً في ادعائهما بال تعرض للتهديد وسوء المعاملة أثناء الاعتقال والتحقيق، وأيدت محكمة الاستئناف العقوبة المفروضة عليهما.

قرار أمريكي لوقف تنفيذ عقوبة الإعدام

يبدو الحلم الذي يرواد دعاء حقوق الإنسان في أن يصبح العالم خالياً من الإعدامات قرب المثال بفضل دفعة كبيرة من الجمعية العامة للأمم المتحدة.

فإذا ما أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً يؤيد بوضوح وقف تنفيذ عقوبة الإعدام في جميع أنحاء العالم، فمن شأن هذا أن يكون بمثابة دفعة كبيرة للأهمية للحملة المناهضة للإعدام، وسوف يكون لمثل هذا القرار نقل إلحادي كبير، ويمكن أن يصبح أداة مظيمة الفائدة لكساب التأييد والضغط على الدول التي تحتفظ بعقوبة الإعدام لحملها على تغيير مسلكها.

وتؤيد منظمة العفو الدولية مبادرة من الاتحاد الأوروبي - بالتزامن مع تحالف من الدول من مناطق أخرى - لطرح مشروع قرار يدعوا إلى وقف تنفيذ الإعدامات في العالم أمام الدورة الثانية والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك في أكتوبر/تشرين الأول 2007.

وهناك توجه واضح لا ليس فيه نحو الغاء عقوبة الإعدام في مختلف بلدان العالم - وقد بلغنا الآن نقطة حاسمة - حيث قامت 130 دولة

بالياء عقوبة الإعدام إما في نص القانون أو في الواقع الفعلي؛ وعلينا أن نستغل هذا الزخم.

وفي عام 2006، قامت 25 دولة فقط بتنفيذ إعدامات، 91 في المائة منها نفذت في الصين وإيران والعراق وباكستان والسودان والولايات المتحدة، وفي منطقة الأمريكتين، لم تنفذ أي إعدامات منذ عام 2003 إلا في الولايات المتحدة، أما أوروبا فقد كانت من تصفيب منطقة خالية من الإعدام، باستثناء قبیح هو بيلاروس. وفي إفريقيا، لم تنفذ عقوبة الإعدام خلال عام 2006 سوى ست دول؛ وفي رواندا، أقر البرلمان في يونيو/تموز 2007 قانوناً يقضى بإلغاء عقوبة الإعدام.

وعلى مستوى العالم، تشير إحصائيات العفو الدولية إلى انخفاض عدد الإعدامات المبلغ عنها، إذ انخفضت إلى 1591 خلال عام 2006 مقارنة بـ 2148 في العام السابق، ولكن من الأهمية بمكان الإشارة إلى أن الأرقام الحقيقة للإعدامات التي وقعت في كل العاشرين على بكل تأكيد من الإعدام التي نفذت العفو الدولية من التحقيق منها، فكثير من الحكومات تنفي عقوبة الإعدام بصورة سرية، ولا تصرح بأمثلة معلومات رسمية.

وقد قادت الكثير من الحكومات والمنظمات الدولية وأيدت المبادرات الدولية لإلغاء عقوبة الإعدام في جميع أنحاء العالم، ففي عام 2005، اعتمدت لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة

اندماجاً قراراً يدعوا جميع الدول التي لا تزال تطبق عقوبة الإعدام إلى إلغائها «بالكامل، وإن تقوم إلى حين ذلك بوقف تنفيذ أحكام الإعدام». ومنذ عهد اقرب، وقع أكثر من 90 بلداً على بيان في الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة (2006) يحث أيضاً الدول التي تحتفظ بعقوبة الإعدام على إلغائها بالكامل، وفرض حظر مؤقت على تنفيذ كافة الإعدامات، بينما يتم إلغاء هذه العقوبة.

وتناول الجمعية العامة للأمم المتحدة من جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ومن ثم فإن صدور نداء من هذه الهيئة الرئيسية بفرض حظر مؤقت على تنفيذ الإعدام سوف يكون بمثابة معلم دولي مهم باعتباره خطوة أولى نحو إلغاء. صحيح أن القرار في حد ذاته لا يمنع الدولة من تنفيذ حكم بالإعدام، ولكن سوف يكون له قدر كبير من التأثير السياسي الذي ينطوي عليه الضغط الدولي الموجد.

وقد أصبح القرار قرارات قرارات، ولكن من المهم أن يحظى مشروع القرار بتأييد أكبر عدد ممكن من الدول من جميع أنحاء العالم مما يضمن اعتقاده ومنتهى سياسياً.

بمقدورك الانضمام لحملة العفو الدولية من أجل اعتماد قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة بفرض حظر على عقوبة الإعدام، وذلك بالتوقيع على عريضة التحالف العالمي ضد عقوبة الإعدام، وكتابة رسالة إلى حكومتك لحتها على تأييد القرار.

انظر أيضاً الموقعين التاليين على شبكة الإنترنت:

www.worldcoalition.org و www.amnesty.org/campaign
من المزعوم أن يتناولون عدد أكتوبر/تشرين الأول من الشارة الإخبارية قضية عقوبة الإعدام بمزيد من التفصيل.



اليوم العالمي للشباب - فلتبقى الحرية خفافة

الفترة السابقة للانتخابات الرئاسية الأخيرة - بل وخلال الفترة التي مضت منذ إجرائها - طرد الكثير من الطلاب من الجامعات بسبب انشطتهم السياسية.

ويبلغ ارتقاء طائر «الأوريغامي» نحو مترين، وسوف يرسل قريباً إلى العاصمة البيلاروسية مinsk للطالبية بإطلاق سراح زميتر داشكيفيتش؛ وليس هذا التحرك سوى جانب من حملة تم في إطارها إرسال 6500 طائر

ويعد الشباب بمثابة صوت قوي يقوم بدور رئيسى في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، ويضفي على حملات حقوق الإنسان، سواء المحلية أم العالمية، منظراً جديداً، وقدرة إبداعية، وطاقة خلاقة. وهذا التحرك، الذي يتمحور حول فعل بسيط، وهو تحويل الورق المطبوبي إلى رمز للضمانة والتخييف اللذين يتعرض لهما النشطاء الشباب في مختلف المجتمعات.

فالشباب الذين يقفون في طليعة النضال الاجتماعي

كثيرة ما يكونون هم أول من تکم أفواههم في بيلاروس؛ وقد لاحظت منظمة العفو الدولية تزايداً في عدد الاعتقالات في صفوف النشطاء من الشباب؛ وخلال

تعبئة الجماهير من خلال المسرح

للعمل من أجل حقوق الإنسان؛ ففن هو الأداة، وحقوق الإنسان هي المضمون».

وقد حق عمله نجاحاً باهراً إلى حد أنه نظم مسابقة لمسرحيات حقوق الإنسان على مستوى القطر من أجل تطوير منها لتعليم حقوق الإنسان. ويقول كازن «لوس العظ أنه لم يكن ينطق بهذه الجديدة عام 1999 حتى تدهورت الأوضاع السياسية في البلاد بسرعة، وتم التخلص عن المشروع».

وقد أفلت كازن من الاعتداءات بأعجوبة عده مرات؛ وساق مثلاً على ذلك قائلًا «ذات مساء من عام 2000، كنت أتحدث في قاعة بيلدة كاريبيا، وإذا بأعضاء الحزب الحاكم يصيرون قائلين هيا نضربيهن، فأطافلوا الأنوار، وكان الناس يصرخون... ولكنني تمنت من الفرار».

«شراكة» المجتمعات المحلية

وفي العام التالي انضم كازن إلى الجمعية الزيمبابوية لمسرح المجتمع المحلي، حيث عمل نائباً لمدير الجمعية، وأنشأ برنامجاً يسمى «المسرح من أجل حقوق الإنسان والتسامح السياسي»، تم من خلاله إقامة علاقة «شراكة» بين المسرح والمجتمعات المحلية. ويأمل كازن زيلالا أن يتبنى الاستفادة من هذه «الشراكات» في تمية أثر العفو الدولية في زيمبابوي.

ولكنه يقر بجسامته التحديات التي تواجهه هو وزملاءه من دعاة حقوق الإنسان، حيث يقول «في زيمبابوي اليوم تخضع حرية التقال وتكوين الجمعيات والانتماء إليها، وحرية الاختيار، والتعصب والكثير من الحريات السياسية لحالة من الحصار... وتتصاعد معدلات التضخم بدرجة هائلة... ويعاني الناس من المجاعة... ويتعرض المدافعون عن حقوق الإنسان والمعارضون لانتهاكات منظمة لحقوق الإنسان. ونظراً لهذا الوضع، فإن تعزيز عمل منظمة العفو الدولية لا يحتمل أي تأخير».

وتنتمي الكلمات الأخيرة لказن زيلالا عن شعور بالتحدي والتصميم، إذ يقول «نحن لدينا زيمبابوي واحدة، ولن نفرط فيها».

يدرك كازن زيلالا، المدير التنفيذي الجديد لفرع العفو الدولية في زيمبابوي، المفعم بالحيوية والنشاط - يدرك تماماً كيف يمكنه تعبئة الجمهور وتحفيزه على المشاركة في الدفاع عن حقوق الإنسان في بلد المضطرب - عن طريق المسرح. وأثناء زيارته للأمانة الدولية بلندن في يونيو/حزيران الماضي، تحدث زيلالا إلى «النشرة الإخبارية» عن خططه قائلاً «إن المسرح هو أفضل آداة لتبهجة المجتمع المحلي، فهو ينظر إلى أسلوب حياة الناس، ثم يعكس أفعالهم ومقاصفهم وأحساسهم وسلوكهم على خشبة المسرح، فيثير النقاش ويحفز على التحرك. وبعد ذلك تنسن للمجتمع الفرصة للتعبير عن مشاكله، ثم يصب ذلك كله في المسرحية».

وساق كازن مثلاً من بين أمثلة عديدة مستقاة من خبرته التي امتدت 17 عاماً في استخدام المسرح في الدعوة لحقوق الإنسان وأعلاه شأنها؛ قال «في عام 1998، أفت مسرحية تستند إلى قصة حقيقة، تدور وقائعها حول رجل اغتصب ابنتي أخيه المتوفى، إحداهما في الثامنة والأخرى في الثانية عشرة من عمرها؛ ولم تقدم الأسرة بлагаً للشرطة بهذا الشأن حفاظاً لسمعتها».

ومضى كازن قائلاً «ظل عم البتين بآمن من العقاب لمدة سنتين، حتى اتصلت بفرقة مسرحية لتتمثل هذه القصة في قرية موتاري التي وقع فيها حادث اغتصاب الشقيقين؛ واعترف أفراد الجمهور بعلمهم بالحادث، وبأن وقائع المسرحية حقيقة؛ وبعد ذلك ساعدوا الشرطة في تحقيقاتها، وقدم الرجل إلى القضاء».

وقد بدأت رحلة كازن مع المسرح في مطلع التسعينيات، عقب حصوله على شهادة البليوم في استخدام المسرح في التنمية؛ وبعد ذلك، استخدم هذه المعرفة أثناء قيامه بتنسيق برنامج للتواصل الثقافي للشباب بين هولندا وزيمبابوي.

وفي عام 1995، انضم كازن إلى الجمعية الزيمبابوية لحقوق الإنسان؛ ويضيف قائلاً «عند هذه النقطة، أدركت أنني ظلت دائماً في المسرح

إعادة معتقلي غواتنامو إلى السعودية

كان جمعة الدوسري، الذي يعتقد أنه حاول الانتحار 13 مرة على الأقل أثناء احتجازه لدى الولايات المتحدة، ضمن مجموعة من 16 مواطناً سعودياً نقلوا من سجن غواتنامو إلى السعودية في يونيو/تموز الماضي.

وكان قبل الإفراج عنه بثلاثة أشهر فقط قد وصف حالة اليأس التي وصل إليها أثناء اعتقاله المستمر في خطاب إلى محامي، حيث قال «يمكنني أن أقول إن الحياة والموت هنا في كوبا سيان، ولكن الموت أصبح أكبر أمل لي لوضع حد لتعاستي وشقائي وحياتي البائسة».

وفي تصريح لوسائل الإعلام، قال زوج اخت الدوسري، الذي تحدث إليه في اتصال هاتفي عقب عودته، إن «والدته وأخاه وأخته قد رأوه في الرياض، ويقولون إنه بخير، وكان سعيداً جداً لرؤيتهم.. لقد أقضى هناك خمس سنوات، ولكنه عاد الآن، وهذا شيء رائع.. إننا في غاية السعادة... لقد اتصل بي، وتحدث معه - وصحته تبدو أفضل من قبل بسبب عودته».

ولا يزال أكثر من 50 مواطناً سعودياً وراء القضبان في غواتنامو؛ وقد أطلق سراح نحو 77 من هذا السجن، وأعيدوا إلى السعودية؛ واعتقلوا جميعاً لدى وصولهم إلى السعودية، وإن كان من المعقد أن معظمهم قد أفرج عنهم.

يوم التحرك من أجل دارفور - 16 سبتمبر/أيلول

بالرغم من قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1769، الذي يسمح بنشر قوة لحفظ السلام، فلا تزال الاعتداءات على المدنيين في دارفور مستمرة، وإلى حين وقف الاعتداءات، ونشر قوة كاملة لحفظ السلام، يجب على المجتمع الدولي أن يستمر في تركيز انتظاره على دارفور؛ وفي 16 سبتمبر/أيلول، تشارك منظمة العفو الدولية تحالفاً واسعاً من المنظمات في المطالبة من جديد بنشر قوة لحفظ السلام بالكامل وعلى وجه السرعة.

للابلاغ على مزيد من التفاصيل، انظر الموقع التالي: www.globefordarfur.org

بادر بالتحرك الآن تضامناً مع زميتر داشكيفيتش، اكتب ملخصاً إلى السلطات البيلاروسية للمطالبة بـ Zmitser (Dashkevich) وسائل النشطاء الشباب، حيث سلطات الكف عن وضع العارقين، وممارسة المضايقات والتخفيف ضد نشطاء المجتمع المدني الذين يسعون لإعلاه شأن حقوق الإنسان في البلاد.

President Alyaksandr G Lukashenka ul Karla Marxa 38, 220016 Minsk, Belarus .Fax: +375175260610. Salutation: Dear President Lukashenka

في اجتماع المجلس الدولي لمنظمة العفو الدولية لعام 2007، الذي عقد في موريشيوس، في أغسطس/آب، دعيت الوفوود المشاركة إلى تركيب صورة شترنكة لمنظمة العفو الدولية بياضفة الجزء الخاص بها إلى لفظ صورة هائلة مقطعة.

